ملخص البحث

من المعلوم بديهةً أنَّ لأسلوب القسم في اللغة العربية جواباً؛ لأنَّ هذا الأسلوب أُتي به ليؤكد جوابه، فقولنا: (قام زيدٌ) جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، فإنْ أردنا تأكيدها أتينا بأسلوب القسم وجعلنا هذه الجملة جواباً له ليتأكد للسامع صدق كلامنا، فنقول: (والله لقد قام زيدٌ).

ومن المعلوم بديهةً كذلك أنَّ أسلوب الشرط يتألف من أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط، فلا تسمى الجملة شرطية إذا لم يكن فيها جواب للشرط، نقول: (إنْ تقرأْ أقرأْ) فالأداة هي (أن)، وفعل الشرط هو (تقرأ)، والجواب هو (أقرأ).

وقد اجتمع في العربية أسلوبا القسم والشرط، وكلٌّ منهما يستدعي جواباً، إلّا أنَّ اللغة آثرت الاستغناء بجواب احدهما عن جواب الآخر، وفي صفحات هذا البحث الموسوم بـ (اجتماع الشرط والقسم في الدرس النحوي) نتبيّن معالم هذا الموضوع بتفاصيله، والله من وراء القصد.

The combination of Oath and condition in the grammatical Lesson

It is unconsciously known that there is a response/Replay for the Oath style in Arabic since the purpose of this type of style is to emphasize its response. Thus, when we say (Zayad stand up), it is a declarative sentence that is subject to truth or Falsification. If we want to emphasize it, we use the style of Oath to make this sentence as a replay for the Oath style to make the listener sure that we are honest, so we say (I swear that Zayad stand up).

If is also known that the style of condition of the condition item, condition verb and condition Replay. The sentence is called conditional unless it has a condition Replay, we say (if you read, read): the item (if), condition verb is (read).

Arabic has condition the style of Oath (Swear) and condition

where both require Replay, but the language did without the Replay if one on the othwer.

اجتماع الشرط والقسم في الدرس النحوي

القسم: « هُوَ يَمِين يُقسِم بهَا الْحَالِف، ليؤكد بهَا شَيْئاً يُخبر عَنهُ من إِيجَاب أَو جحد، وَهُوَ جملَة يُؤَكد بهَا جملَة أُخْرَى».[١]

والقسم: اليمينُ بالله عزَّ وجلَّ، ... وتَقَاسَما بمعنى تَحالَفَا.[٢]

والقَسَمُ: اليمين. وقد أَقْسَم باللهِ تعالى واسْتَقْسَمه به، وقاسَمَه: حلَف له، وتَقاسمَ القومُ: تحالفوا، قال تعالى: ﴿قالوا تَقاسَمُوا بالله﴾،[٣] والقَسامة: الجماعة يُقْسِمُون على الشيء، أَو يُشهدون، وقَتل فلان فلاناً بالقَسامة أَي باليمين.[٤] وقيل: إنَّ القَسامَةُ هي الهُدْنَةُ بَيْنَ العَدُوِّ والمسْلمينَ، جمعها قَساماتٌ.[٥]

« والجملة المؤَكَّدة بعد القسم هي المقسم عليه، وهي جملة خبرية في الغالب، وقد تكون جملة إنشائية، كما في القسم الاستعطافي،[٦] كقولهم: بالله هل قام زيدٌ؟ وكقول الشاعر: [الطويل]

بعَيْنَيْكَ يَا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابةٍ ... أبى غيرَ ما يرضيكِ في السّرِّ والجهرِ[٧]

والجملة المؤَكِّدة في باب القسم: هي القسم نفسه، وهي جملة إنشائية، والاسم الذي يدخل عليه حرف القسم هو المقسم به، فلو قلنا: والله إنّ الحقَّ لمنتصرٌ، فالجملة المؤَكَّدة أو المقسم عليها: (إنّ الحق لمنتصرٌ)، والجملة المؤَكِّدة أو جملة القسم (أقسمُ بالله). والمقسم به: اسم الله عزَّ وجلَّ، وكذلك كلُّ اسمٍ ذُكرَ في قسمٍ

---

(١) المخصص: لابن سيده، مادة (قَسَمَ): ١١٠/١٣، وينظر: شرح المفصل: لابن يعيش: ٩٠/٩.

(٢) ينظر: القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مادة (قَسَمَ): ١٦٤/٤ – ١٦٥، وينظر: تاج العروس للزبيدي، مادة (قَسَمَ): ١٥٦/٣٣.

(٣) سورة النمل من الآية: ٤٩.

(٤) ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة (قَسَمَ): ١٦/ ٢٩١ – ٢٩٢، وينظر: تاج العروس: مادة (قَسَمَ): ١٥٦/٣٣.

(٥) ينظر: تاج العروس: ١٥٦/٣٣.

(٦) القسم الاستعطافي: هو الذي يكون جوابه جملة طلبية، نحو: بالله هل زاركم محمدٌ، أي: أسألك بالله، وهناك القسم غير الاستعطافي: وهو المؤكد بجملة خبرية، وغرضها التقوية، نحو: باللهِ لتفْعَلَنَّ. ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ٦٤٨/١، وضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٨١/٢، والنحو الوافي: عباس حسن: ٤٨٣/٤.

(٧) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، ٣٣٠/٢، وهمع الهوامع: السيوطي: ٣٩٩/٢، وفيه (بعينِكِ) بدل (بعيشك).

لتعظيم المقسم به فهو المقسم به.[١]

يقول سيبويه: «إنَّ القسم توكيدٌ لكلامك. فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقعْ لَزَمتْهُ اللامُ. ولَزَمت اللام النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: (واللَّه لأفعلنَّ)».[٢]

ويرى ابن القيّم: أنَّ القصد بالمقسم تحقيق الخبر وتوكيده،[٣] وإلى مثل هذه المعاني ذهب أكثر العلماء[٤].

العلماء[٤].

وأسلوب القسم في اللغة طريق من طرق توكيد الكلام، وإبراز معانيه ومقاصده على النحو الذي يريده المتكلم، إذ يؤتى به لدفع إنكار المنكرين، أو إزالة الشّكِّ عن الشاكّين، والقسم من المؤكدات المشهورة التي تمكِّن الشيء في النفس وتقوِّيه، ومعلوم أنّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب، وعلى أسلوب كلامهم، ومناحي خطابهم، وكان من عاداتهم أنّهم إذا قصدوا توكيد الأخبار وتقريرها جاءوا بالقسم، وعلى هذا جاءت في القرآن الكريم أقسام متنوعة، في مواضع شتّى لتوكيد ما يحتاج إلى توكيد.

والقسم في القرآن الكريم جاء على ضربين :

الضرب الأول: ما ورد على طريق الحكاية، في ضمن ما قصَّهُ القرآن من قصص المخلوقين، كقوله تعالى حكاية لقول إبراهيم – عليه السلام – لقومه : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾.[٥]

الضرب الثاني: ما قسم الله تعالى به، وهو أيضاً على نوعين :

النوع الأول: ذهب جُل النحويين إلى أنَّ القسم المضمر هو القسم المحذوف، المدلول عليه بجوابه المقرون باللام، كقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾[٦] تقديره: والله لتبلون ولتسمعن، بدلالة الجواب المقرون باللام. أو المدلول عليه بالمعنى والسياق، كقوله

---

(١) ينظر: أساليب القسم في العربية: د. كاظم فتحي الراوي: ٣٠ – ٣١.

(٢) الكتاب: سيبويه، ١٠٤/٣، وينظر المقتضب: المبرد: ٣٣٣/٢، ومعجم اواعد اللغة العربية: عبد الغني الدَّقر :٤٩٤/١.

(٣) ينظر: التبيان في أقسام القرآن: ابن قيم الجوزية: ٢.

(٤) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي: ١٣٢/٢.

(٥) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٦) سورة آل عمران: من الآية ١٨٦.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾[١]، أي: والله ما من كافر إلّا وارد النار؛ لأنّ هذه الآية جاءت بعد آيات مؤكدات بالقسم الملفوظ، وهو قوله تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا (٦٨) ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا (٦٩) ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا﴾[٢]، فدلَّ القسم الملفوظ على القسم الملحوظ، وهذا النوع من القسم كثير في القرآن كذلك.

أمّا النوع الثاني: فهو القسم الظاهر، وهو الملفوظ.[٣]

الشرط:

الشرط لغة هو: «إلْزامُ الشَّيْء والْتِزامُه فِي البَيْع ونحوِه، كالشَّريطَةِ، والجمع شُروطٌ وشَرائطُ. وَفِي الحَديث: (لَا يَجوز شَرْطانِ فِي بَيْعٍ)[٤] هُوَ كقَوْلكَ: بِعْتُكَ هَذَا الثَّوْب نَقْداً بدينارٍ، ونَسيئَةً بدينارَيْن، وَهُوَ كالبَيْعتَيْنِ فِي بَيْعةٍ، وَلَا فرقَ عندَ الفُقَهاءِ فِي عَقْدِ البَيْعِ بَيْنَ شرطٍ واحِدٍ أَو شَرْطَيْنِ، وفرَّقَ بينَهُما بظاهِرِ الحَديثِ، ومِنْهُ الحَديثُ الآخَرُ: (نُهِيَ عَن بَيْعٍ وشَرْطٍ)،[٥] هُوَ أَن يكونَ مُلازِماً فِي العقدِ لَا قَبْلَه وَلَا بعدَه، وَفِي المَثَلِ: (الشَّرطُ أَمْلَكُ، عَلَيْك أَم لَك) قالَ الصَّاغَانِيّ: ويُضْرِبُ فِي حفظِ الشَّرْطِ يجَرِي بَيْنَ الإِخْوان»،[٦] وشرط شرطاً في البيع وغيره: عَلَّمَ علامةً.[٧]

فالشَّرْط في اللغة: هو مَا يوضع ليلتزم فِي بيع أَو نَحوه، والشرط في اصطلاح النُّحَاة هو: تَرْتِيب أَمر على أَمر آخر بأداة.[٨] أمّا عند الفقهاء: فهو ما لا يتمّ الشيء إلّا به ولا يكون داخلاً في حقيقته.[٩]

---

(١) سورة مريم: الآية ٧١.

(٢) سورة مريم: الآيات: ٦٨- ٧٠.

(٣) ينظر: أسلوب القسم الظاهر في القرآن الكريم: د. سامي عطا حسن: ١ – ٢.

(٤) هو جزء من حديث في سنن أبي داود، كتاب البيوع (باب الرجل يبيع ما ليس عنده)، رقم الحديث: ٣٥٠٤، والجامع الكبير للترمذي (باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده): ٨٦/٣، رقم الحديث: ١٢٧٨.

(٥) المعجم الأوسط: الطبراني: ٣٣٥/٤، وعون المعبود: محمد شمس الحق آبادي: ٢٣٩/٩ – ٣٠٠.

(٦) تاج العروس: مادة (شَرَطَ) ٢١٣/١٩ – ٢١٤.

(٧) ينظر: كتاب الأفعال: ابن القطّاع: مادة (شَرَطَ) ٢٦٧.

(٨) ينظر: المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون: مادة (شَرَطَ) ٤٧٩/١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه.

قال ابن الخبّاز في ذلك: « لا فرق عند النحويين بين الشرط والسبب؛ لأنّهم يقولون: إذا وُجِدَ الشرط وُجِدَ الجواب، وأمّا الفُقهاء فَيفرّقون بين الشرط والسبب، فالشرط عندهم: ما لا يلزمُ من وجوده وجودُ الحكم، ولكنْ يلزم من عدمِهِ عدمُه، والسبب: ما يلزم من وجودِهِ وجودُ الحكم ومن عدمِهِ عدمه».[١]

١. اجتماع الشرط والقسم:

القسم والشّرط يدخلُ كلّ منهما على الآخر، فإنّ تقدّم القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم، وأغنى عن جواب الشرط، وإنْ عُكِسَ فبالعكس، وأيَّهما تصدَّر كان الاعتمادُ عليه والجواب له.[٢]

جاء في الكتاب في باب: هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله: « وذلك قولك: والله إنْ أتيتني لا أفعلُ، لا يكون إلا معتمدةً عليه إلّا اليمين. ألا ترى أنَّك لو قلت: والله إن تأتني آتِكَ لم يجز، ولو قلت: واللّه من يأتني آته كان مُحالاً، واليمين لا تكون لغواً كـ(لا) والألف؛ لأنَّ اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أنْ يكون على اليمين.

وإذا قلت: أإن تأتني آتك فكأنَّك لم تذكر الألف، واليمين ليست هكذا في كلامهم. ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، فلو أدخلت اليمين غيَّرت الكلام. وتقول: أنا واللّهِ إنْ تأتني لا آتكَ؛ لأنَّ هذا الكلام مبنيٌ على أنا، ألا ترى أنه حَسَنٌ أن تقول: أتا والله إنْ تأتني آتك، فالقسم ها هنا لغوٌ. فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلّا أنْ يكونَ عليه. ألا ترى أنك تقول: لئن أتيتني لا أفعل ذاك؛ لأنَّها لام قسمٍ. ولا يحسن في الكلام لَئِنْ تأتني لا أفعل؛ لأنَّ الآخر لا يك[٣]ون جزماً».[٤]

قال ابن مالك: «وقد اشترط النحاة في الاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر أنْ لا تكون أداة الشرط (لو) ولا (لولا)، والشرط الآخر أنْ لا يتقدم عليهما ذو خبر، وإذا اجتمع في كلامٍ واحدٍ قسمٌ وأداة شرطٍ ولم تكن الأداة (لو أو لولا) استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر إنْ لم يتقدم عليهما ذو خبر، فالاستغناء بجواب القسم لتقدُّمِهِ نحو: واللهِ إنْ جئتني لأكرمنَّكَ، والاستغناء بجواب الشرط لتقدمه نحو: إنْ واللهِ جئتني

---

(١) توجيه اللمع: ابن الخبّاز: ٣٧١.

(٢) ينظر: البرهان: الزركشي: ٦٥٠.

(٤) الكتاب: سيبويه: ٨٤/٣.

أكرمْكَ».[١]

فالعبرة في اعتبار الجواب إنّما يكون للمتقدم منهما، فأيُّهما تَقدَّمَ الشرطُ أم القسمُ كان الجواب له.

قال الرضي: « وتقول: (واللهِ أنْ لو جئتني لجئتُك)، واللام جواب القسم، لا جواب (لو)، ولو كانت جواب (لو)، لجاز حذفها، ولا يجوزُ في مثله، وكذا تقول: (واللهِ لو جئتني ما جئتُكَ)، ولا تقول: لَما جئتُكَ، ولو كان الجواب لـ(لو) لجاز ذلك.

و(أنْ) التي بين (لو) والقسم عند سيبويه[٢] موطئة كاللام قبل (إنْ) وقبل أسماء الشرط، وعندَ غيره زائدة، وأمّا في (لولا) فتقول: والله لولا زيد لضربتك، قال من الرجز:

واللهِ لـــــولا شـــــيخُنا عَبَّـــــادُ لكمرونـــــا اليـــــومَ أو لكـــــادوا[٣]

واللام جواب القسم، لا جواب (لولا) ولذا لم يجز حذفها».[٤]

وجرى ابن عصفور في اجتماع القسم مع (لو) أو (لولا) على قاعدة اجتماع القسم والشرط، فجعل الجواب للمتقدّم.[٥]

وإذا تقدّم القسمُ أوّلَ الكلام ظاهراً أو مقدّراً وبعده كلمة الشرط، سواء كانت (إنْ) أو (لو) أو (لولا) أو أسماء الشرط، فالأوْلى اعتبار القسم دون الشرط، فيُجعل الجواب للقسم، ويُستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مقامه، فمثال (إنْ) قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾[٦] ومثال ومثال (لو): قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[٧] وأمّا في أسماء الشرط فكقوله

---

(١) شرح التسهيل: ابن مالك: ٨٢/٣، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٤٩٢/٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٢٢- ٣٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٠٧/٣.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب: مادة (كمر) ١٨/ ٦١، والكمر: جمع (كَمْرة) وهو رأس الذكر.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٩٣/٤.

(٥) ينظر: رأي ابن عصفور في المساعد لابن عقيل: ١٧٨/٣، وحاشية الصبّان: ٤/ ٤١.

(٦) سورة الحشر: من الآية: ١٢.

(٧) سورة البقرة: من الآية: ١٠٣.

تعالى:[١] ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾.[٢]

وإنْ أُخِّرَ الشرط استغني في أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم، ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره.

قال الرضي: «ويجوز قليلا، في الشعر: اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره، كقول الأعشى: [من البسيط]

لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لا تُلْفِنَا عن دماءِ القومِ ننتفِلُ[٣]

وقال من الطويل:

لَئِن كَانَ مَا حدثته الْيَوْم صَادِقاً ... أَصُمْ فِي نَهَار القيظ للشمس باديا[٤]

وأما لو عُكِسَ الأمر، يعني تقدّم الشرط على القسم، فالواجب: اعتبار الشّرط، ولك بعد ذلك إلغاءُ القسمِ نحو: (إنْ جئتَني واللهِ أكرمْكَ)، واعتباره مع اعتبار الشرط نحو: (إنْ جئتني فواللهِ لأكرمنَّك)».[٥]

ويبدو أنّه إذا اجتمع في كلامٍ واحدٍ قسمٌ وشرطٌ يُستغنى بجواب أحدهما عن الآخر، وكان الشرط جديراً بأنْ يُستغنى بجوابه مطلقاً؛ لأنّ مجرد تقدير سقوطه من الجملة مُخِلٌّ بمعناها، وتقدير سقوط القسم غيرُ مُخلٍّ؛ لأنّه مَسوقٌ للتوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغٌ؛ لذلك يقول ابن مالك: «فتثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدّمه، وعند تقدم ذي خبر.

والثاني: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدمه، وعدم تقدُّم ذي خبر.

والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره، وعدم تقدُّم ذي خبر.

فلو تأخَّر القسم، وقرن بفاء وجب الاستغناء بجوابه؛ لأنَّ الفاء تقتضي الاستئناف، وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها. ومنه قول قيس بن العيزارة: [الطويل]

---

(١) سورة الأعراف: من الآية: ١٨.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٤٩٢ – ٤٩٣.

(٣) في ديوانه: ١٤٩، وفيه: (لم تلفنا) بدل (لاتلفنا) ومنيت: ابتليت، والانتفال: التبرؤ.

(٤) البيت لامرأة من بني عقيل، وهو من شواهد مغني اللبيب: ابن هشام: ١/٤٥٩، وهمع الهوامع: للسيوطي: ٢/٤٠٤، والدرر والدرر اللوامع: للشنقيطي: ٢/١٢٢.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٤٩٤ – ٤٩٥.

فإمَّـــا أعِـــشْ حَـــتَّى أَدِبَّ علـــى الْعَصَـــا فوَاللَّـــــه أَنْسَـــــى لَيْلـــــتي بالمِسَـــــالِمِ[١]

فعلى هذا نبهت بقولي:

وبجـــــوابِ القســـــمِ اغْـــــنِ إنْ وُصِـــــلْ بالفـــاءِ بعـــد الشـــرطِ حتمـــاً ذا فُعِـــلْ»[٢]

وقال الزمخشري: «وتقول والله إنْ أتيتني لا أفعلُ كذا بالرفع، وأنا والله إنْ تأتني لا آتك بالجزم، لأنَّ (الأوَّل) لليمين و(الثاني) للشرط».[٣]

وعلّق ابن يعيش شارحاً قول الزمخشري قائلاً: « اعلم أنَّ اليمين لا بدَّ لها من جواب؛ لأنّ القسم إنّما يقع على الجواب، لأنّ القسم جملةٌ تُؤَكَّدُ بها جملة أخرى، فإذا أقسمت على المجازاة فالقسم إنّما يقع على الجواب؛ لأنَّ جواب المجازاة خبرٌ يقع فيه التصديق والتكذيب، والقسم إنّما يُؤَكّد الأخبار، ألا ترى أنَّكَ لا تقول: واللهِ هل تقومُ، ولا: واللهِ قمْ؛ لأنّ ذلك ليس بخبر، فلمّا كان القسم مُعتمَداً به الجواب بَطُلَ الجزم، وصار لفظهُ كلفظِهِ لو كان في غير مجازاة، فتقول: (والله إنْ أتيتني لا أفعلُ) بالرفع؛ لأنّه جواب قسم، والشرط ملغى كأنّكَ قلت: والله لا أفعل أنْ أتيتني. وصار الشرط معلقاً على جواب اليمين، ولو جزمت الشرط وقلت: والله إنْ تأتني لآتكَ لم يحسن؛ لأنّ حرف الشرط لا يجزم ما لا جواب له، والجواب هنا للقسم».[٤] ويكثُرُ اجتماع الشرط والقسم في النثر والشعر كما يكثر في القرآن الكريم.[٥]

٢. علامة جواب الشرط وعلامة جواب القسم:

متى اجتمع شرط وقسم استغنيَ بجواب المتقدّم منهما عن جواب المتأخر، إذ لم يتقدم عليهما طالبُ خبر، ويستثنى من ذلك الشرط الامتناعي؛ إذ يتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وإنْ تأخَّرَ.

---

(١) البيت لقيس بن العيزارة في الدرر اللوامع: ١٢٣/٢، وشرح أشعار الهذليين: للسكري: ٦٠١/٢، ومعجم البلدان: ياقوت الحموي: ١٣٣/٥ (مشرف)، وبلا نسبة في همع الهوامع: ٤٠٤/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤٠٠/١ – ٤٠١، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤٩٦/٤، وارتشاف الضرب: لأبي حيان: ١٧٨٣/٤، وبحوث في اللغة: أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير: د. شوقي المعري:٤٧، واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: محمد علي السرّاج: ٤٥، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٧١٩/٢ – ٧٢٠، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي: ١١٥/٢.

(٣) المفصل: الزمخشري: ٢٥٦.

(٤) شرح المفصل: لابن يعيش: ٥٧/٧ – ٥٨.

(٥) ينظر: الأمالي: ابن الشجري: ٢٤٠/١، وكافية ابن الحاجب: ٤٩٢/٤، و ٤٩٥.

فجواب الشرط يعرف من خلال اقترانه بالفاء، أو يجزمه، أمّا جواب القسم ففيه تفصيل، فإنْ كان مضارعاً مثبتاً أُكّدَ باللام والنون وبهما يعرف، وإن كان ماضياً مثبتاً متصرفاً اقترن باللام فقط، وإنْ كانَ جواب القسم جملةً اسمية فالأكثر اقترانه بـ(أنْ) واللام ، وقد يكتفي بأحدهما، وندر تجرّده منهما، وإنْ كان جواب القسم منفياً بـ(ما) أو (لا) أو (إنْ) فيجرّد – حينئذٍ – من اللام وجوباً، سواء كان جملةً اسمية أو فعلية.[١]

وإذا أغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم أنْ يكون جواب القسم مستقبلاً؛ لأنّه مُغنٍ عن مستقبل ودالٌّ عليه، ولزم أنْ يكون فعل الشرط بصيغة الماضي أو منفيًا بـ(لم)، فلا يجوز أن تقول: والله إنْ يقمْ زيدٌ لأقومنَّ «ولا والله إنْ لا يقمْ زيدٌ لأقومنَّ»، ولا واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لقمتُ، إلا أنْ يكون الماضي وقع موقع المستقبل كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾[٢] أي لَيَظَلُّنَّ،[٣] وهو قليل.[٤]

واللام في (لئن) مؤذنة بمجيء القسم، وهو في (لظلّوا)، فاللام (لام) القسم، وقوله تعالى: (لظلّوا) فعل ماضٍ أنزله منزلة المستقبل واستنابه منابه؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلّا بفعل مستقبل ولكن استعمل الماضي موضعَ المستقبلِ في بعض المواضع توثيقاً لوقوعه.[٥]

قال الزمخشري: « (ولئن) هي اللام الموطئة للقسم، دخلت على حرف الشرط، (لَظَلُّوا) جواب القسم سدَّ مسدَّ الجوابين، أعنى: جواب القسم وجواب الشرط، ومعناه: ليظلُّنَّ».[٦]

وقد يجاب القسم بمضارع المعنى فيقترن بـ(لقد)، أو باللام، فاقترانه بـ(لقد) كقول الشاعر: [الوافر]

لَـــئِن أمســـت رُبُـــوعهم يَبابـــاً لقـــد تَـــدْعُو الوفـــودُ لَهَـــا وفُـــودا[٧]

واقترانه باللام كقول الآخر: [الكامل]

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام: ٢٨٦/٢.

(٢) سورة الروم: من الآية: ٥١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٦٥٠، والبحر المحيط لأبي حيان: ١٧٤/٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٨٣/٤، وينظر: شرح التسهيل: ٨٠/٣، وهمع الهوامع: ٤٠٤/٢ – ٤٠٥.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ابن عطية: ١٤٨١، وأنوار التنزيل واسرار التأويل للبيضاوي: ٢١٠/٤، وتفسير الجلالين: ٥٣٨، وفتح القدير: للشوكاني: ٢٣١/٤.

(٦) الكشاف: ٤٣١/٣، وينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: للنسفي: ٢٧٦/٣، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لأبي السعود: ٣٦٠/٥.

(٧) البيت بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٢٢٩/٤، وهمع الهوامع: ٤٠١/٢.

فلـــئن تغـــيّر مَـــا عَهـــدْتُ وأصْـــبَحت صَـــــدفتْ فَـــــلَا بَـــــذْلٌ وَلَا مَيْســـــورُ

لَبمـــــا تُســـــاعِفُ فِي اللِّقـــــاء وَلِيهـــــا فَـــــرِحٌ بِقـــــرب مَزارهـــــا مَسْـــــرُورُ[1]

وإذا قُدّمَ معمول الماضي المجاب به القسم قرن باللام، وأغنت عن (قد)، و(ربّما) و(بما)، كما أغنى اقترانها بمعمول المضارع المؤخّر عن توكيده بالنون. ومن شواهد اقترانها بمعمول الماضي المؤخر قول أم حاتم: [الطويل]

لعمـــري لقـــد مـــا غضَّـــني الجـــوعُ عضّـــةً فآليـــــتُ ألّا أمنـــــعَ الـــــدهرَ جائعـــــا[2]

وقد اجتمع في قول عامر بن قدامة: [الكامل]

فلبعـــــدَهُ لا أخلـــــدَنَّ ومـــــا لَـــــهُ بـــــدلٌ إذا انقطـــــع الإخـــــاء فودّعـــــا[3]

شذوذان: احدهما: عدم الاستغناء بتقدم اللام على النون. والآخر: دخولها على جواب منفي، فلو كان مثبتاً لكان دخولها عليه مع تقدّم اللام أسهل.[4]

ولو تأخر القسم وقرن بفاء وجب الاستغناء بجوابه؛ لأنّ الفاء تقتضي الاستئناف، وعدم تأثر ما بعدها بما قبلها.

ومنه قول قيس بن العيزارة:

فإمَّـــا أعِـــشْ حَـــتَّى أَدِبُّ علـــى الْعَصَـــا فوَاللَّـــــه أَنْسَـــــى لَيْلـــــتي بالمِسَـــــالِمِ[5]

قال ابن مالك: « وأجاز ابن السرّاج[6] أن تنوى هذه الفاء، فيعطى القسم المؤخر بنيّتها ما أعطي بلفظها، فأجاز أنْ يقال: إنْ تقم يعلمُ اللهُ لأزورنَّك، على تقدير: فيعلم الله لأزورنَّك، ولم يذكر عليه شاهداً، فلو لمْ تنوَ الفاء لألغيَ القسم، فقيل: إنْ تقمْ يعلم الله أزرْك».[7]

٣. معيار حذف جواب الشرط أو حذف جواب القسم:

إذا اجتمع الشرط والقسم في جملة واحدة ولم يكن الشرط امتناعياً، ولم يتقدّمهما ذو خبر، فانّ الجواب يكون للمتقدّم منهما لتقدّمه. فالاستغناء بجواب القسم لتقدُّمِهِ كما سبق ذكره نحو: واللهِ إنْ جئتني لأكرمنَّكَ،

---

(١) البيتان بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي: ٨٦/١٠، والدرر اللوامع: ٢٣٠/٤، وهمع الهوامع: ٤٠١/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٣٧٩/١، وهو منسوب لام حاتم الطائي في ارتشاف الضرب: ١٧٧٧/٤.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ٨١/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٨١/٣.

(٥) البيت سبق تخريجه، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٠١/١.

(٦) ينظر: أصول في النحو: ابن السرّاج: ٥٧/٢.

(٧) شرح التسهيل: ٨٣/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٠١/١، وارتشاف الضرب: ١٧٨٥/٤.

والاستغناء بجواب الشرط لتقدمه نحو: إنْ واللهِ جئتني أكرمْكَ، وذكر ابن مالك أنَّ هذا الاجتماع إنْ تقدّم عليه ذو خبر وجب الاستغناء بجواب الشرط، فهو يقول: « فلو تقدّم عليهما ذو خبر أُستغني بجواب الشرط، تقدّم على القسم أو تقدّم القسم عليه، وكان الشرط حقيقاً بأنْ يغني جوابه مطلقاً؛ لأنّ تقدير سقوطه مخلٌّ بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخلٍّ، لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغٌ، ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقاً إذا تقدّم عليه وعلى القسم ذو خبر.

فإنْ لم يتقدم عليهما ذو خبر وأخّرَ القسم وجب الاستغناء عن جوابه بجواب الشرط، وإنْ أخِّر الشرط استغني في أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾[1] ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره، ومن شواهد ذلك قول ذي الرمّة:[2] [الطويل]

لَئِن كَانَت الدُّنْيَا عَليّ كَمَا أرى تباريحَ من مَيٍّ فللموتُ أروحُ»[3]

وقد علل ابن الحاجب هذه الأحكام التي تقضي بالاستغناء عن أحد الجوابين بقوله: « وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة، وهي أنَّ أداتي القسم والشرط أصلهما التصدّرُ، كالاستفهام، لتأثيرهما في الكلام معنًى، ثمَّ إنّ كُلّاً منهما لكثرة استعمالهم له، وبُعدهما عمَّا يؤثران فيه، أي جوابهما، قد يسقط عن درجة تصدُّره على جوابه، فيلغى باعتباره، أي: لا يكون في الجوابين علامتاهما، أمّا الشرط فنحو: (آتيك إنْ تأتني)، وأما القسم فنحو: (زيدٌ واللهِ قائمٌ)، و (زيدٌ قائمٌ واللهِ)، فيضعف أمرهما، فلا يكون لهما جواب لفظاً، وأمّا من حيث المعنى، فالذي يتقدّمُ على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلَّلُهُ القسم، لكن القسم أكثرُ إلغاءً من الشرط، لأنَّه أكثرُ دوراناً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيّةٍ، لتمرُّنِ ألسنتهم عليه، وسمَّاه لغوًا فقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾[4]».[5]

وقد تبيّنَ ممّا سبق من توالي اجتماع الشرط والقسم ولم يكن الشرط امتناعياً، ولم يتقدّمهما طالب خبر أنّ

---

(1) سورة النور: من الآية : ٥٣.

(2) البيت لذي الرمّة في ديوانه: ١٢١٩، وبلا نسبة في مغني اللبيب: ٤٥٨/١.

(3) شرح التسهيل: ٨٢/٣.

(4) سورة المائدة: من الآية: ٨٩.

(5) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٩٥/٤ – ٤٩٦.

الجواب للسابقِ قسماً كان أو شرطاً، وجواب الآخر محذوف.

وعدَّ البغدادي هذه قاعدة عامة، وعدَّ اللام واقعة في جواب القسم لا مع جواب (لولا) في قول الشاعر:

واللهِ لـــــولا شـــــيخُنا عَبَّـــــادُ لكمرونـــــا اليـــــومَ أو لكـــــادوا[1]

وردّ في هذا على ابن مالك الذي جعل الجواب لـ(لو) أو (لولا) سواء تقدّم القسمُ عليهما أو تأخّر، كقول الشاعر: [الطويل]

فأُقْسِـــم لـــو أبـــدى النـــدِيُّ ســـوادَه لَمَـــا مَسَـــحَتْ تلـــك المســـالاتِ عـــامرُ[2]

ومثله قول الآخر: [الطويل]

فأُقْسِـــمُ أن لـــوِ التَقينْـــا وأنْـــتُمُ لكـــان لكـــمْ يـــومٌ مـــن الشـــرِّ مُظْلِـــمُ[3]

ويبدو أنّ البغدادي[4] يدافع عن القاعدة التي اعتمدها عامةً فرفض أن يكون الجواب إلّا للأسبق ولو كان في الشاهد دليل حسّي، وبدا هذا في قول الشاعر:

للـــــولا قاســـــمٌ ويـــــدًا ســـــبيل لقـــد جـــرَّتْ عليـــكَ يـــدٌ غشـــومُ[5]

فعدَّ (اللام) الداخلة على لولا زائدة.[6]

ويبدو أنّ تأثير القسم في معنى الجواب أقلُّ تأثيراً من تأثير الشرط في جوابه؛ لأنَّ القسم مؤكِّد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يتمُّ معنى الكلام بدونه، والشرط موردٌ في جوابه معنًى لم يكن فيه، وهو التوقيف،[7] فكانت أداة القسم أليقُ بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع مع إمكان ألّا يُلغى، بخلاف الشرط، تقول: (أنا واللهِ أكرمُكَ) بالإلغاء، وقد أمكنك أنْ تعتبره، فتقول

---

(١) البيت سبق تخريجه.

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب: مادة (سيل): ٢٠٣/١٠، وفيه: فوكانَ في الحيِّ النجيِّ سواده، وشرح الكافية الشافية: ٤٠١/١، والمسالات جمع مسالة وهي جانب اللحية.

(٣) البيت للمسيب بن علس في الكتاب: ١٠٧/٣، وشرح أبيات سيبويه: للسيرافي: ١٨٥/٢، ومغني اللبيب: لابن هشام: ٧٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٤/٩.

(٤) ينظر: خزانة الأدب: للبغدادي: ٣١٧/١١.

(٥) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: لابن جنّي: ٨٥/٢.

(٦) ينظر: بحوث في اللغة: أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير: د. شوقي المعري: ٢٣٥، و ٢٤١.

(٧) يريد: أن حصول الجواب متوقف على حصول الشرط.

(لأكرمنَّك)، ولا تقول: (أنا إنْ لقيتني أكرمُكَ) بالرفع، على أنَّ (أكرمُك) خبر المبتدأ، وأداة الشرط ملغاة، بل تقول: (أكرمْكَ) باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر للمبتدأ، ولهذا حمل قوله من الرجز:

يـــا أَقْـــرَعُ بـــنَ حـــابسٍ يـــا أَقْـــرَعُ إنَّـــكَ إن يُصْـــرَعْ أخـــوك تُصْـــرَعُ[1]

على التقديم والتأخير لضرورة الشعر.[2]

وأمّا لام (قد) بدون (لولا) فالمشهور أنّها (لام) القسم، وكأنّ البغدادي يرفض أنْ تكون جواباً لـ(لولا)، وهي كذلك، وإلّا فأين جواب (لولا)، وقد تحذف هذه اللام بعد (لو) إذا لم يكن القسم ظاهراً. قال الشاعر: [الطويل]

فلـــوْ أنَّ قـــومِي أنطقتِـــني رمَـــاحُهُمْ نطقـــتُ ولكِـــنَّ الرمـــاح أجـــرَّتِ[3]

أي لنطقت، وقال آخر: [الطويل]

فوَاللَّـــه لَـــوْلَا اللهُ لا شـــيءَ غـــيره لزعـــزع مـــن هَـــذَا الســـرير جوانبُـــه[4]

فاللام في جواب (لولا) إنّما هي جواب للقسم.[5]

٤. تقدّم ذي خبر على ما اجتمع من الشرط والقسم:

المراد بذي الخبر ما يُطلب من مبتدأ أو اسم كان أو نحوه، أي ما يحتاج إلى خبر. قال أبو حيّان: « وإنْ تقدَّمَ على القسم والشرط طالبُ خبرٍ، فالجواب لأداة الشرط دون القسم، وسواء تقدَّمَ القسم على الشّرط، أم تقدّم الشرط على القسم مثال ذلك: (زيدٌ واللهِ إنْ يَزرنا نزرْه)، و(زيدٌ إنْ يزرنا واللهِ نزرْه)، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التعيين، أو الجواز [فقال ابن مالك:[6] هو على سبيل التحتُّم، وقال غيره: على سبيل الجواز،

---

(١) البيت لجرير بن عبد الله البجلي أو عمرو بن خثارم العجلي، وهو من شواهد الكتاب: ٦٧/٣، والشاهد فيه تقديم (تُصْرَع) في النية مع تضمّنها الجواب في المعنى، والتقدير: إنّكَ تصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك. وينظر: شرح المفصل: ١٥٨/٨.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤٩٦/٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه: ٤٥، وسر صناعة الإعراب: ٢٧١/٢، وتاج العروس: مادة (جرر) (جرر) ٢١٦/١٠.

(٤) قالته امرأة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند مروره بدارها ليلاً على عادته في الطواف بالمدينة ليلاً، وهو بلا نسبة نسبة في مغني اللبيب: ٥٢٢/١، وسر صناعة الإعراب: لابن جنّي: ٧٢/٢، ورصف المباني: للمالقي: ٢٤١.

(٥) ينظر: بحوث في اللغة: أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير: ٢٤٢.

(٦) ينظر: شفاء العليل: ابن مالك: ٢٩٧/٢، والتسهيل: ابن مالك: ١٥٣.

الجواز، فيجوز] عند قائل هذا أن يقول: زيدٌ واللهِ إنْ قامَ يقمْ عمرو، وزيدٌ واللهِ إنْ قام ليقومنَّ عمرو.

وأجاز بعضهم أنْ يُحذفَ جواب الشرط والقسم، ويكون ذلك الفعل مرفوعًا خبرًا عن المبتدأ، فتقول: زيدٌ واللهِ إنْ أكرمتَه يكرمْك، وزيدٌ إنْ أكرمته والله يكرمُك، وفي كتاب سيبويه:[١] (أنا والله إنْ تأتني لا آتِك)؛ لأن هذا الكلام مبني على أنا، ألا ترى أنّه حسنٌ أنْ تقول: أنا واللهِ إن تأتني آتِك. وليس في كلامه ما يدل على تحتُّمٍ، بل ظاهره الجواز لقوله: ألا ترى أنه حَسَنٌ».[٢]

« فإذا تقدّم القسمَ شيءٌ ثمّ اتى بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء وألغي القسم نحو قولك: أنا واللهِ إنْ تأتني لآتِكَ)، اعتمد الشرط والجزاء على (أنا) وصار القسم حشوا كأنّه ليس في اللفظ، ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ والله منطلقٌ، ولو قدّمتَ القسم لزمكَ أنْ تأتي باللام فتقول: والله لزيدٌ منطلقٌ، فبان الفرق أن القسم إذا وقع حشواً أُلغيَ وكان من قبيل الجملة المعترضة في الكلام، فـ(أنا) مبتدأ، والشرط وجوابه خبر للمبتدأ، والشرط وجوابه خبر للمبتدأ، والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره لا حكم له».[٣]

«وحيث حُذِف الجوابُ اشْتُرِط في غير الضرورة مُضِيُّ الشرط فلا يجوز (أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ) ولا (وَاللهِ إنْ تَقُمْ لأقُومَنَّ)».[٤]

« وإذا تقدم على القسم وحده ما يطلب صلةً، وما يطلب خبرًا جاز أنْ يُبنى ما بعده على طالب الخبر، وطالب الصلة، وجاز أنْ يُبنى على القسم، فإذا بنيت على طالب الجزاء والصلة كان جواب القسم محذوفاً لدلالة الخبر والصلة عليه، وفي الثانية يكون الخبر والصلة القسم وجوابه: زيدٌ واللهِ يقومُ، وجاءني الذي واللهِ يقومُ، وزيد واللهِ ليقومنَّ، وجاءني الذي واللهِ ليقومنَّ، ويجوزُ أنْ تقعَ الجملة القسمية جوابًا للشرط نحو: إنْ تزرني فوالله لأكرمنَّكَ».[٥]

وفسّر الدكتور فاضل السامرائي اختلاف حكم تقدم ذي الخبر بقوله: « فإنْ تقدّمهما ذو خبر نحو : (أنا واللهِ إنْ أتيتني أكرمك) جاز جعل الجواب للقسم أو للشرط، باعتبار أنّ الكلام بُنيَ على اسم متقدم غير

---

(١) الكتاب: ٨٤/٣.

(٢) ارتشاف الضرب: ١٧٨٣/٤ – ١٧٨٤، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٩٩/١، وهمع الهوامع: ٤٠٤/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٧،

(٤)أوضح المسالك: ابن هشام: ٢٨٧/٢.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٧٨٤/٢.

الشرط والقسم، وهو يحتاج إلى خبر، فيمكن جعل كل من القسم أو الشرط معترضاً، فإذا قلت: (أنا والله إنْ تأتني آتك) جعلت القسم اعتراضاً بين المبتدأ والخبر، وإنْ قلتَ: (أنا والله إنْ أتيتني آتينك) جعلت الشرط قيداً للقسم»[١]. وقد نبّه الدكتور السامرائي على أمر آخر وهو أنَّ إطلاق لفظ (اعتراض) على الشرط أو على القسم هو إطلاق غير موفق أحياناً؛ لأنّ القسم المضمر قد يجتمع مع الشرط، ويكون الجواب له، لذا يجب أنْ يكون الحكم موافقًا للمعنى في سياق الكلام، فها هو يقول: « يبدو أنّ إطلاق لفظ (معترض)، أو (اعتراض) على الشرط غيرُ موفقٍ أحياناً؛ لأنّه قد يُفهم أنّ أهميته ثانوية في الكلام، في حين أنّه قد يكون الكلامُ قسماً على الشرط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[٢] فإنّه ليس من السداد أن تقول: إنَّ أصل الكلام: والله إنَّكَ لَمِنَ الظالمين، ثمّ اعترض بالشرط، كيف وقد اقسم الله على الشرط؟ ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٣] فإنّ القسم مضمرٌ عند النحاة، وتقدير الكلام: (ولئن أطعتموهم)، بدليل أنَّ الجواب للقسم ولم يقترن بالفاء».[٤]

قال سيبويه: « فلو قلت: (إنْ أتيتني لأكرمنك)، و(إنْ لم تأتني لأغمنَّك) جاز؛ لأنَّه في معنى: لئن أتيتني لأكرمنك ولئن لم تأتني لأغمنَّك، ولا بد من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً ؛ لأنَّها لليمين، كأنَّك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمنك».[٥]

يقول الدكتور فاضل السامرائي: « وهو كما ترى قسمٌ على الشرط، فالشرط هو المقصود بالكلام، وقد أقسم الله عليه، فتسمية الشرط معترضاً في نحو هذا تسمية غير موفقة، لا تناسب أهميته في الكلام، ولا في أداء المعنى، وعلى أيّة حال فهو مصطلح نحوي، وهو نظير التسمية بالفضلة، مع أنَّ المعنى يتوقف عليها أحياناً، فإذا حذفت ذهب معنى الكلام؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾،[٦] ... ونحو: (ضربي

---

(١) معاني النحو: ١٠٢/٤.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٤٥.

(٣) سورة الأنعام: من الآية ١٢١.

(٤) معاني النحو: د. فاضل السامرائي: ١٠٢/٤، وينظر: حاشية الصبّان: ٣٩/٤.

(٥) الكتاب: ٦٦/٣.

(٦) سورة لقمان: من الآية: ١٨.

العبد مسيئاً)، فإذا حُذفت الفضلة في نحو هذا، اختلَّ الكلام، وفسد المعنى، ومع ذلك فالمنصوبات ههنا تسمّى فضلة في الاصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح».[١]

٥. اللام الموطّئة للقسم:

وهي اللام التي تدخل على أداة الشرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها، وتسمى أيضاً (لام التوطئة) ويسمّيها البعض (اللام المؤذنة)، ويسمّيها البعض الآخر (لام الشرط)؛ لدخولها غلى أداة الشرط.

ومعنى الموطّئة للقسم أي الممهّدة له؛ لأنّها هي التي تهيّئ الذهن لمعرفته، وتدل على أنَّ الجملة المتأخرة المصدَّرة بلام أخرى هي جواب القسم وليست جواباً للشرط، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[٢]. فاللام الأولى الداخلة على أداة الشرط في قوله: (لئن) هي الموطّئة التي مهّدت وبيّنت أنّ (اللام) الثانية هي اللام الداخلة على جواب القسم، في قوله: (ليقولُنَّ)، وأنّ الجملة بعد هذه اللام الثانية هي جواب القسم. ولا يصحّ أنْ تكون الأولى وما دخلت عليه جواباً للقسم؛ لأنَّ القسم لا يكون جوابه جمل شرطية ولا جملة قسمية.[٣]

وإذا صُرِّحَ بالقسم السابق على أداة الشرط، أو أُضمِرَ جاز أنْ تدخلَ على الأداة (لامٌ) مفتوحة تسمى الموطّئة، والمؤذنة، وسواء أكانت الأداة (إنْ)، أو غيرها هذا مذهب البصريين[٤]، وذكر الفراء أنَّ هذه اللام لما دخلت على الشرط، أجيب الشرط بجواب القسم،[٥] وقد ذكر أبو حيّان[٦] لذلك أمثلة قرآنية وشعرية، فممّا صُرّح فيه بالقسم قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾[٧] ومن إضمار القسم: ﴿لَئِنْ

---

(١) معاني النحو: ١٠٣/٤.

(٢) سورة العنكبوت: من الآية ٦١.

(٣) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، وأساليب القسم: ١٠٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٨٥/٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/ ٦٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٨٥.

(٧) سورة النور: من الآية ٥٣.

﴿أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[١] ومن دخولها على غير (إن) قوله:[الكامل]

ولمـــــا رُزقـــــتَ ليأتينَّـــــكَ ســـــيبه جلبـــاً ولـــيسَ إليـــكَ مـــا لم تُـــرزقِ[٢]

وقوله:[الكامل]

لمـــتَي صَـــلحْتَ لَيُقْضَـــيَنْ لَـــك صـــالحٌ ولتجـــــزينَّ إذا جُزيـــــتَ جمـــــيلا[٣]

وقد ذكر سيبويه أنَّ هذه اللام يجوز أنْ تكون مضمرة كما تكون مظهرة، إذ قال: (ولا بدّ من هذه اللام مظهرة، أو مضمرة).[٤] ومن إضمارها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٥] التقدير والله أعلم : ولئن لم ينتهوا، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٦]، وقال الشاعر:[الطويل]

فـــإنْ لم تُغَـــيِّر بعـــضَ مَـــا قـــد صـــنَعْتُمُ لأنتَحِـــيَنَّ للعظْـــم ذُو أَنـــا عارِقُـــه[٧]

قال أبو حيّان معلّقاً على هذا البيت: لم يقل: فلَئنْ، فإذا لم يكن في الكلام ما يدلُّ على أنَّ القَسم محذوفٌ قبل أداة الشرط، بأنَّ يكونَ الفعل المقدر جوابًا منفيًا، وهو يصلح أنْ يكونَ جوابَ الشرط، أو دليلاً عليه منويًا به التقديم وجب إثبات اللام، مثال ذلك: (إنْ قامَ زيدٌ لا يقوم عمرو أو لم يقم عمرو)، ففي مثل هذا إذا كانَ القسمُ منويًا قبل الأداةِ أتيتَ باللامِ فقلت: (لئنْ قامَ زيد لا يقوم عمرو أو لم يقم عمرو)».[٨]

ومن الشواهد القرآنية على اللام الموطّئة للقسم قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[٩]،

---

(١) سورة الحشر: من الآية ١٢.

(٢) البيت للقطامي في ديوانه: ٣٦.

(٣) البيت بلا نسبة في مغني اللبيب: ٤٥٧/١، والجنى الداني: المرادي: ١٣٧، وهمع الهوامع: ٤٠٥/٢، والدرر اللوامع: ١٢٤/٢.

(٤) الكتاب: ٦٦/٣.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٧٣.

(٦) سورة الأنعام: من الآية ١٢١.

(٧) البيت منسوب لقيس بن جروة الطائي في النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري: ٢٦٦، وشرح اللمع لابن برهان: ٣٩٣/٢، ٣٩٣/٢، وشرح المفصل: ١٤٨/٣.

(٨) ارتشاف الضرب: ١٧٨٥/٤ – ١٧٨٦.

(٩) سورة آل عمران: من الآية ١٥٨.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[١]، وقوله: ﴿ وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[٢]، وقوله عزَّ من قائل: ﴿ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾[٣]، وقوله سبحانه: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾[٤]، وقوله: تعالى جدّه: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾[٥]، والشواهد في ذلك كثيرة، ولكني آثرت انتقاء هذه الشواهد؛ لأنَّ اصحاب الصنعة النحوية تكلّموا عليها، فهذا أبو البركات الأنباري يقول في قوله ﴿ وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾: « إنّما لم تدخل (النون) مع (اللام) في الجواب كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾[٦]؛ لأنّه فَصَلَ بين اللام الفعل والفعل بالجار والمجرورِ، فلمّا فصلَ بينهما لم يأتِ بالنونِ؛ لأنَّ (النون) إنّما تدخل مع هذه (اللام) لئلّا تشتبه بلام الابتداء، وههنا قد زال الاشتباه بدخول اللام على الجار والمجرور وهما فضلة، ولام الابتداء لا تدخل على الفضلة. والفعل في نحو: (لئنْ جئتَني لأفعلَنَّ) ليس جواباً للشرط، وإنّما هو جواب قسم مقدّر وتقديره: لئن جئتني والله لأفعلنَّ، واللام في (لئن) عوض عن ذلك القسم، وقد تحذف هذه اللام وهي مُرادة، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٧]، وإنّما وَجَب أنْ تكون مُرادة؛ لأنَّك لو لم تقدِّر اللام لمْ تأتِ بما يكون عوضاً عن القسم، وإذا لم يوجد قسمٌ ولا ما يقومُ مقامه لم يَجز (ليمسَّنَّ)؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يُؤتى بجوابِ قسمٍ غير ملفوظ

---

(١) سورة الإسراء : من الآية ٨٦.
(٢) سورة آل عمران: ١٥٧.
(٣) سورة المائدة: من الآية ٢٨.
(٤) سورة يوسف: ١٤.
(٥) سورة الإسراء: ٨٨.
(٦) سورة الإسراء: من الآية ٨٦.
(٧) سورة المائدة: من الآية ٧٣.

به ولا مُقدَّر».[١]

« فَاللَّامُ فِي (وَلَئِنْ) هِيَ الْمُوَطِّئَةُ لِلْقَسَمِ وَاللَّامُ فِي (لَإِلَى اللَّهِ) هِيَ لَامُ الْقَسَمِ وَلَمْ تَدْخُلْ نُونُ التَّوْكِيدِ عَلَى الْفِعْلِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّامِ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ. وَالْأَصْلُ: (لَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَتُحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ) فَلَمَّا قُدِّمَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ حُذِفَ مِنْهُ».[٢]

وفي قوله: ﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[٣]« جواب الجزاء محذوف، أُستغني عنه بجواب القسم في قوله : (لمغفرة من الله ورحمة) وكان الاستغناء بجواب القسم أولى؛ لأنَّ له صدرُ الكلام، ومعناه ليغفرن لكم».[٤]

وفي قوله: ﴿ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾[٥]

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسير هذه الآية الكريمة: « (فَإِنْ قُلْتَ) : لِمَ جَاءَ الشَّرْطُ بِلَفْظِ الْفِعْلِ وَالْجَزَاءُ بِلَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَئِنْ بَسَطْتَ) (مَا أَنَا بِبَاسِطٍ؟) (قُلْتُ) : لِيُفِيدَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يَكْتَسِبُ بِهِ هَذَا الْوَصْفَ الشَّنِيعَ، وَلِذَلِكَ أَكَّدَهُ بِالْبَاءِ الْمُؤَكِّدَةِ لِلنَّفْيِ»[٦].

وقد ردَّ أبو حيان قول الزمخشري هذا بقوله: «إِنَّ قَوْلَهُ: (مَا أَنَا بِبَاسِطٍ)، لَيْسَ جَزَاءً بَلْ هُوَ جَوَابٌ لِلْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ قَبْلَ اللَّامِ فِي (لَئِنْ) الْمُؤْذِنَةِ بِالْقَسَمِ وَالْمُوَطِّئَةِ لِلْجَوَابِ لَا لِلشَّرْطِ. وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ لَكَانَ بِالْفَاءِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ جواب الشرط منفياً بما فلابد مِنَ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[٧]: وَلَوْ كَانَ أَيْضًا جَوَابًا لِلشَّرْطِ لَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري: ١/٢٢٨ – ٢٢٩.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٦٥٠، وينظر: البحر المحيط: ٣/١٠٢، وأنوار التنزيل واسرار التأويل: ٢/٤٥، وفتح القدير للشوكاني: ١/٣٩٧، والمحرر الوجيز: ابن عطية: ٣٧٥.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ١٥٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: ٣/٥٩٥.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٢٨.

(٦) تفسير الكشّاف: ١/٥٥٣.

(٧) سورة الجاثية: من الآية ٢٥.

خَرْمُ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ عَلَى الشَّرْطِ فَالْجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَا لِلشَّرْطِ. وَقَدْ خَالَفَ الزَّمَخْشَرِيُّ[١] الزَّمَخْشَرِيُّ[١] كَلَامَهُ هَذَا بِمَا ذَكَرَهُ فِي الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[٢]. قِبْلَتَكَ﴾[٢]. فَقَالَ: مَا تَبِعُوا جَوَابَ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ».[٣]

وفي قوله: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾[٤]

اللَّامُ هِيَ الْمُوَطِّئَةُ لِلْقَسَمِ. وَالْمَعْنَى: وَاللَّهِ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَالْحَالُ إِنْ نَحْنُ عُصْبَةٌ أَيْ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ، عَشَرَةٌ إِنَّا إِذاً لَخَاسِرُونَ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ جَوَابُ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.[٥]

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[٦]

قال أبو حيّان: « لَا يَأْتُونَ جَوَابُ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ قَبْلَ اللَّامِ الْمُوَطِّئَةِ فِي لَئِنِ وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾[٧] فَالْجَوَابُ فِي نَحْوِ هَذَا لِلْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ لَا لِلشَّرْطِ ولذلك جاء مرفوعاً»[٨].

وعلّق الزمخشري على الآية الكريمة قائلاً: « (وَلَا يَأْتُونَ) جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، وَلَوْلَا اللَّامُ الْمُوَطِّئَةُ لَجَازَ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ. كَقَوْلِهِ:[البسيط]

---

(١) ينظر: الكشّاف: ١٩٩/١.

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٤٥.

(٣) البحر المحيط: ٤٧٧/٣، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٢٣/٢، وفتح القدير: ٣٢/٢.

(٤) سورة يوسف: من الآية ١٤.

(٥) فتح القدير: ١٢/٣، وينظر: الكشّاف: ٣٠٦/٢.

(٦) سورة الإسراء: من الآية ٨٨.

(٧) سورة الحشر: من الآية: ١٢.

(٨) البحر المحيط: ٧٥/٦.

وَإِنْ أَتَـــاهُ خَلِيـــلٌ يَـــوْمَ مَسْـــأَلَةٍ يَقُـــولُ لَا غَائِـــبٌ مَـــالِي وَلَا حَـــرِمُ[١]

لِأَنَّ الشَّرْطَ وَقَعَ مَاضِيًا، فَ(أَتَاهُ) فِعْلٌ مَاضٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَاةُ الشَّرْطِ فَخَلَّصَتْهُ لِلِاسْتِقْبَالِ»[٢].

وذكر أبو حيّان أنَّ كلام الزمخشري هذا مخالف لمذهب سيبويه والكوفيين والمبرد، إذ قال: « وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ هُوَ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ وَلِمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَالْمُبَرِّدِ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ هُوَ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا وَبَعْدَهُ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ أَنَّ ذَلِكَ الْمُضَارِعَ هُوَ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ والمبرد أنه هو الْجَوَابُ لَكِنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَمَذْهَبٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنَّهُ هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ وَهُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ».[٣]

وذكر ابن عطية أنَّ اللام في (لئن) ليست لازمة، إنّما هي مؤذنة بمجيء القسم، فقد تحذف أحيانًا وقد تثبت.[٤]

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾.[٥]

«اللام في (لَئِنْ) مؤذنة بمجيء القسم، وهو في (لَظَلُّوا) فاللام لام القسم، وقوله تعالى: (لظلّوا) فعل ماض أنزله منزلة المستقبل واستنابه منابه؛ لأنَّ الجزاء هنا لا يكون إلّا بفعلٍ مستقبلٍ، لكن يُستعملُ الماضيَ بدلَ المستقبلِ في بعضِ المواضعِ توثيقاً لوقوعهِ».[٦]

قال الزمخشري: « (ولئِنْ): هي اللامُ الموطّئةُ للقَسمِ، دخلتْ على حرفِ الشرطِ، (لَظَلُّوا) جوابُ القسمِ سدَّ مسدِّ الجوابين، أعني: جواب القسمِ وجواب الشرط، ومعناه: ليظلُّنَّ».[٧]

---

(١) البيت من البسيط لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه: ١٥٣، والكتاب: ٦٦/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري: ٥١٢/٢.

(٢) تفسير الكشّاف: ٥٠٩/٢.

(٣) البحر المحيط: ٧٧/٦، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٦٥٤/٩، وفتح القدير: ٢٦٢/٣.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ١١٦٥.

(٥) سورة الروم: من الآية ٥١.

(٦) المحرر الوجيز: ١٤٨١، وينظر: أنوار التنزيل واسرار التأويل: ٢١٠/٤، وتفسير الجلالين: ٥٣٨، وفتح القدير: ٢٣١/٤.

(٧) الكشّاف: ٤٣١/٣، وينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢٧٦/٣، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: لأبي السعود: ٣٦٠/٥.

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ﴾[1]

يقول ابن النحّاس: « فإن قيل: فما وجه رفع (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) وظاهره أنَّهُ جواب الشرط؟ وأنت تقول: إنْ أُخرِجُوا لا يخرجوا معهم، ولا يجوز غيرُ ذلك، واللام توكيد فَلِمَ رفع الفعل؟ فالجواب عن هذا، وهو قول الخليل وسيبويه رحمهما الله على معناهما: أنَّهُ قسم. والمعنى: والله لا يَخرِجُون معهم إنْ أُخْرِجُوا، كما تقول: واللهِ لا يقومون، ودخلت اللام في الأول؛ لأنَّه شرط للثاني، وكذا ما بعده، وكذا (ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ) معطوف عليه، ويجوز أنْ يكونَ مقطوعًا منه».[2]

ويقول ابن عطية: « جاءت الأفعال غير مجزومة في قوله: (لا يَخْرُجُونَ) و(لا يَنْصُرُونَهُمْ)؛ لأنَّها راجعة على حكم القسم لا على حكم الشرط».[3]

حذفُ اللام الموطِّئة للقسم:

قد تحذف اللام الموطّئة للقسم مع كون القسم مقدَّراً قبل الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[4] أي: ولئن اطعتموهم، وحذفُ الفاء من قوله: (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) يدلُّ على قسم محذوف، إذ لو كانت الجملة جواباً للشرط لاقترنت بالفاء.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[5] أي: (ولَئِن لم ينتهوا)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا

---

(1) سورة الحشر: من الآية ١٢.

(2) إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٦٣ – ٢٦٤، وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٣٩/٢.

(3) المحرر الوجيز: ١٨٤٣.

(4) سورة الأنعام: من الآية ١٢١.

(5) سورة المائدة: من الآية ٧٣.

لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[١] أي: ولَئِن لم تغفر لنا. قال الأنباري: « وقد تحذف هذه اللام وهي مرادة؛ لأنَّك لو لو لم تقدِّر اللام لم تأتِ بما يكون عوضاً عن القسم، وإذا لم يوجد قسم ولا ما يقوم مقامه لم يجرِ (لَيمسَّنَّ)؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يؤتى بجواب قسم غير ملفوظ ولا مقدَّر».[٢]

٦. الشرط الامتناعي:

الشرط الامتناعي: « هو ما كانت أداته دالّة على الامتناع، وهذه الأدوات هي: لو، ولولا، ولوما»[٣].

قال ابن مالك: « فلو كانت أداة الشرط (لو أو لولا) أُستغنيَ بجوابها عن جواب القسم مطلقاً، نحو: واللهِ لو فعلتَ لفعلتُ، ولو فعلتَ واللهِ لفعلتُ. وكذا لو تقدَّم عليهما ذو خبر، أو كان بدل (لو) (لولا)»[٤]

« وجواب القسم محذوف؛ لدلالة جواب (لو) و(لولا) عليه، قال:[الطويل]

فأُقْسِمُ أن لو التَقينْا وأنْتُمُ لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ[٥]

وقالت امرأة: :[الطويل]

فوَاللَّه لَوْلَا الله تخشى عواقبه لزعزع من هَذَا السرير جوانبُه[٦]

وجرى ابن عصفور[٧] في اجتماع القسم مع (لو)، أو (لولا) على قاعدة اجتماع القسم والشرط، فجعل فجعل الجواب للمتقدِّم».[٨]

« وأما إذا تقدم (لو) و (لو لا) على القسم، فالواجب إلغاء القسم، لأنَّ جوابهما لا يكون إلا جملة فعلية خبرية، ولا يصح أنْ يكون جملة قسمية تقول: (لو جئتني والله لأكرمنَّكَ)، و(لولا زيدٌ واللهِ لضربتُكَ)»[٩]

وذكر ابن مالك إنَّ جواب القسم محذوف إذا تقدَّم القسم على (لو)، أو على (لولا)، يغني عنه جواب

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ٢٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري: ٢٢٩/١، وينظر: أساليب القسم في اللغة العربية: ١٤١.

(٣)النحو الوافي: ٣٦٨/٢، وينظر: أساليب القسم: ١٦٢.

(٤)شرح التسهيل: ٨٣/٣، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٧/٣.

(٥) البيت من الطويل سبق تخريجه.

(٦) البيت من الطويل سبق تخريجه..

(٧) ينظر: رأي ابن عصفور في المساعد لابن عقيل: ١٧٨/٣، وحاشية الصبّان: ٤١/٤.

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٧/٣ – ١٧٨.

(٩) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٩٧/٤.

(لو) و(لولا).[١]

قال أبو حيّان: «وتقول: والله لولا زيدٌ لخرجتُ، والله لو قام زيدٌ لقام عمرو، فجواب (لو) و (لولا) محذوف، وجواب القسم هو هذا المذكور، وهو: (لخرجت) و(لقام عمرو)، ويلزم مضى جواب القسم لدلالته على جواب (لو) و(لولا) المحذوف، وجوابهما ماضي، ولا فرقَ في حذفِ جوابهما بينه وبين حذف أداة الشرط إذا اجتمعَ هو والقسمُ، وتقدَّم القسم على الشرط، فإنَّ الجوابَ يكون للقسمِ لا للأداةِ، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[٢]، فجواب (إن) محذوف، ولا يخرجون جواب القسم المقدر قبل (لئن)».[٣]

وإنْ كان الشرط امتناعيا وتقدم، فيتعيّن أنْ يكونَ الجوابَ له، وأنْ يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه. نحو: لولا رحمة المولى بعباده، والله لأهلكم بذنوبهم. وإنْ كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعي، فالصحيح أنّ الجواب المذكور هو للشرط أيضاً، وأنَّ الشرط وجوابه جواب للقسم، لم يغنِ شيءٌ عن شيءٍ، والجوابان مذكوران، لم يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه؛ نحو:

واللهِ لَـــــوْلاَ اللهُ مَـــــا اهْتَـــــدَيْنا[٤]

فجملة: (ما اهتدينا) هي جواب (لولا). وهذه مع جوابها جواب القسم.[٥]

والظاهر أنَّ هناك خلافاً فيمن يكون له الجواب إذا كان الشرط امتناعياً أللشرطِ أم للقسمِ؟ وإلى ذلك أشار السيوطي بقوله: « وَإِذا تقدم الْقسم على(لَو) أَو (لَوْلَا) وَلم يُؤْت إِلَّا بِجَوَاب وَاحِد فالمحذوف جَوَابه أَو جوابهما خلاف».[٦]

٧. تضمن الشرط معنى الامتناع:

قد تتضمن (إنْ) الشرطية معنى (لو)، وعندئذٍ يكون جواب الشرط ماضياً مقروناً باللام، أمّا إذا لم تكن (إنْ) الشرطية متضمنة معنى (لو)، فإنَّ جوابها لا يكون مُصدَّراً بـ(ما)، ولا بُدَّ من وجود الفاء في الجواب.

---

(١) ينظر: حاشية الصبّان: ٤/٤١، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٨٢.

(٢) سورة الحشر: من الآية: ١٢.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/١٧٨٢.

(٤) الرجز لعبدالله بن رواحة في ديوانه: ١٠٨، ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية: ٤/٤٥١.

(٥) ينظر: النحو الوافي: ٢/٣٦٨، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢/٢٨٦، وأساليب القسم: ٢/١٦٢.

(٦) همع الهوامع: ٢/٤٠٣.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾.[١] قال الفرّاء: « أجيبت (لئن) بما أجيبت به (لو). و(لو) فِي المعني ماضية، و(لَئِنْ) مستقبلة، ولكن الفعل ظهر فيهما بـ(فَعَلَ) فأُجيبتا بجواب واحدٍ، وشُبِّهت كل واحدة بصاحبتها. والجواب في الكلام في (لَئِنْ) بالمستقبل مثل قولك: لئن قمت لأقومنَّ، ولئن أحسنتَ لتُكرمنَّ، ولئن أسأت لا يُحْسَنْ إليك. وتجيب (لو) بالماضي فتقول: لو قمت لقمت، ولا تقول: لو قُمتَ لأقومنَّ. فهذا الَّذِي عليه يُعمل، فإذا أُجيبت (لو) بجواب (لئن) فالذي قلت لك من لفظ فعليهما بالمضي، ألا ترى أنَّك تقول: لو قمتُ، ولئنْ قمتُ، ولا تكاد ترى (تفعل) تأتي بعدهما، وهي جائزة؛ فلذلك قال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾[٢] فأجاب (لئن) بجواب (لو)، وأجاب (لو) بجواب (لئن) فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[٣]».[٤]

وقال العكبري: « اللَّامُ تَوْطِئَةٌ لِلْقَسَمِ ؛ وَلَيْسَتْ لَازِمَةً ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ﴾[٥]».[٦] وقال أبو السعود: « (ولئِنْ) اللامُ موطئةٌ للقسمِ وقولُه تعالى: ﴿مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ جوابٌ للقسم المضمَر سادٌّ مسدَّ جوابِ الشرط».[٧]

وذكر النحّاس: « قال الأخفش[٨] والفرّاء[٩]: أجيبت (إنْ) بجواب (لو)؛ لأنَّ المعنى: ولو أتيتَ الذين

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٤٥.

(٢) سورة الروم: من الآية ٥١.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٠٣.

(٤) معاني القرآن للفرّاء: ٨٤/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ١٧٦/١ – ١٧٧، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٩٩/١، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: للنسفي: ١/ ٨١– ٨٢.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٧٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٩٩/١، وينظر: تفسير الجلالين: ٢٨.

(٧) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: لأبي السعود: ٣١٣/١، والكشّاف: للزمخشري: ١٩٩/١، وأنوار التنزيل واسرار التأويل: للبيضاوي: ١١٢/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٦١/١.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٤/١.

أوتوا الكتاب بكلّ آية، ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وكذا تجاب (لو) بجواب (إنْ) تقول: لو أحسنتَ أحسنُ إليك، ومثله: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا﴾[1] أي لو أرسلنا ريحاً. هذا القول خطأٌ على مذهب سيبويه،[2] وهو الحق؛ لأنَّ معنى (إن) خلاف معنى (لو) يعني أنّ معنى (إنْ) يجبُ بها الشيءُ لوجوبِ غيرِه، تقول: إنْ أكرمتني أكرمتُكَ، ومعنى (لو) أنَّه يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى. والمعنى: ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية لا يتبعون قبلتك. وقال سيبويه[3]: المعنى: ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً ليظلّنَّ».[4].

قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾: « أي ما هم تابعين».[5]

وقال أبو حيّان: « وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ[6] إِلَى أَنَّ (إِنْ) هُنَا بِمَعْنَى (لَوْ)؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ (مَا) فِي الْجَوَابِ، فَجَعَلَ (مَا) تَبِعُوا جَوَابًا لِـ(إِنْ)؛ لِأَنَّ (إِنْ) بِمَعْنَى (لَوْ)، فَكَمَا أَنَّ (لَوْ) تُجَابُ بِمَا، كَذَلِكَ أُجِيبَتْ (إِنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (لَوْ)، وَإِنْ كَانَ (إِنْ) إِذَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى (لَوْ)، لَمْ يَكُنْ جَوَابُهَا مُصَدَّرًا بِمَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ. تَقُولُ: إِنْ تَزُرْنِي فَمَا أَزُورُكَ، وَلَا يَجُوزُ: مَا أَزُورُكَ. وَعَلَى هَذَا يَكُونُ جَوَابُ الْقَسَمِ مَحْذُوفًا لِدَلَالَةِ جَوَابِ إِنْ عَلَيْهِ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْفَرَّاءُ هُوَ بِنَاءٌ عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّ الْقَسَمَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الشرط، جاز أنْ يَكُونَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ دُونَ الْقَسَمِ. وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، بَلِ الْجَوَابُ يَكُونُ لِلْقَسَمِ بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ فِي النَّحْوِ. وَاسْتِعْمَالُ (إِنْ) بِمَعْنَى (لَوْ) قَلِيلٌ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ، إِذَا سَاغَ إِقْرَارُهَا عَلَى أَصْلِ وَضْعِهَا».[7]

قال ابن عطية: «وَجَاءَ جَوَابُ (لَئِنْ) كَجَوَابِ (لَوْ)، وَهِيَ ضِدُّهَا فِي أَنَّ (لَوْ) تَطْلُبُ الْمُضِيَّ وَالْوُقُوعَ، وَ(إِنْ) تَطْلُبُ الِاسْتِقْبَالَ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا يَتَرَتَّبُ قَبْلَهُمَا الْقَسَمُ. فَالْجَوَابُ إِنَّمَا هُوَ لِلْقَسَمِ؛ لا أَنَّ أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ يَقَعُ

---

(1) سورة الروم: من الآية ٥١.

(2) ينظر: الكتاب: ١٠٨/٣.

(3) الكتاب: ١٠٨/٣، وينظر رأي سيبويه في الأصول في النحو لابن السرّاج: ٥٠/٢.

(4) إعراب القرآن للنحاس: ٨٤/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: للزجاج: ١٧٦/١ – ١٧٧.

(5) الكتاب: ١٠٩/٣.

(6) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٨٤/١.

(7) البحر المحيط: ٦٠٥/١.

مَوْقِعَ الْآخَرِ».[١]

فاللَّامُ فِي (لَئِنْ)، هِيَ الَّتِي تُؤْذِنُ بِقَسَمٍ مَحْذُوفٍ. فَقَدِ اجْتَمَعَ الْقَسَمُ الْمُتَقَدِّمُ الْمَحْذُوفُ، وَالشَّرْطُ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ، فَالْجَوَابُ لِلْقَسَمِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (مَا تَبِعُوا)، وَلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْهُ الْفَاءُ. وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَنْفِيٌّ بِمَا مَاضِي الْفِعْلِ مُسْتَقْبَلِ. الْمَعْنَى: أَيْ مَا يَتَّبِعُونَ قِبْلَتَكَ، لِأَنَّ الشَّرْطَ قُيِّدَ فِي الْجُمْلَةِ، وَالشَّرْطَ مُسْتَقْبَلٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ مستقبلاً، ضرورة أنّ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَكُونُ شَرْطًا فِي الْمَاضِي. وَنَظِيرُ هَذَا التَّرْكِيبِ فِي الْمُثْبَتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[٢]، التَّقْدِيرُ: (لَيَظَلُّنَّ) أَوْقَعَ الْمَاضِي الْمَقْرُونَ بِاللَّامِ جَوَابًا لِلْقِسْمِ الْمَحْذُوفِ؛ وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ مَوْقِعَ الْمُسْتَقْبَلِ، فَهُوَ مَاضٍ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، مُسْتَقْبَلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ قُيِّدَ فِيهِ، كَمَا ذَكَرْنَا. وَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْآيَتَيْنِ مَحْذُوفٌ، سَدَّ مَسَدَّهُ جَوَابُ الْقِسْمِ، وَلِذَلِكَ أَتَى فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا فِي اللَّفْظِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَوَابُ مَحْذُوفًا، وَجَبَ مُضِيُّ فِعْلِ الشَّرْطِ لَفْظًا، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، فَقَدْ يَأْتِي مُضَارِعًا.[٣]

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[٤]

يقول أبو السعود: « وهذه الشرطيةُ الفرَضية واردةٌ على منهج التهييج والإلهابِ للثبات على الحق،... و(إذن) حرفُ جوابٍ وجزاءٍ توسطت بين اسمِ (إنَّ) وخبرِها لتقرير ما بينهما من النسبة، إذ كان حقها أنْ تتقدمَ أو تتأخر، فلم تتقدمْ لئلا يُتوَهَّم أنَّها لتقرير النسبةِ التي بين الشرط وجوابِه المحذوفِ؛ لأن المذكورَ جوابُ القسم، ولم تتأخرْ لرعاية الفواصل».[٥]

---

(١) المحرر الوجيز: ١٤٢.

(٢) سورة الروم: ٥٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٦٠٤/١ – ٦٠٥.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٤٥.

(٥) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣١٤/١.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تفسير ابي السعود: القاضي محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (ت ٩٨٢هـ)، خرَّجَ أحاديثه وعلَّق عليه وضبط نصَّه وفهارسه الشيخ محمد صبحي حسن حلّاق، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٤. أساليب القسم في اللغة العربية: د. كاظم فتحي الراوي، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، ط١، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٥. أسلوب القسم الظاهر في القرآن الكريم- بلاغته – أغراضه: د. سامي عطا حسن، جامعة آل البيت، المفرق، المملكة الأردنية الهاشمية.

٦. الأصمعيات: الأصمعي (عبد الملك بن قريب) تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، بمصر، (د. ت).

٧. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بـ(ابن السرّاج) (ت٣١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠- ٢٠٠٩م.

٨. إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٩. الأمالي الشجريّة: ابن الشجريّ أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني (ت٥٤٢هـ)، حيدر آباد الدكن، ط٢، ١٣٤٩هـ.

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ. ٢٠٠٦م.

١١. أنوار التنزيل واسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي: ناصر الدين أبي الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، (د.ت).

١٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، وبذيله مختصر السالك إلى أوضح المسالك، تأليف د. بركات يوسف هبّود، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – بيروت، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٣. البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٣، ٢٠١٠م.
١٤. بحوث في اللغة: أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير (قراءة نقدية معاصرة)، د. شوقي المعرّي، اتحاد كتاب العرب.
١٥. البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م.
١٦. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، ومراجعة: مصطفى السقا، المكتبة العربية– الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.
١٧. تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني الزبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، اعتنى به ووضع حواشيه الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢ ،١٤٣٣هـ — ٢٠١٢م.
١٨. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبريّ عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ) تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.
١٩. التبيان في أقسام القرآن: لابن قيم الجوزية، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
٢٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
٢١. تفسير الجلالين (القرآن الكريم بالرسم العثماني): للإمامين جلال الدين محمد ابن احمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدّمَ له وعلَّقَ عليه محمد كريم بن سعيد راجح، مكتبة النهضة، بغداد، د.ت.
٢٢. تفسير النسفي المسمّى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: للإمام الجليل أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
٢٣. توجيه اللمع: العلاّمة أحمد بن الحسين بن الخبّاز (٦٣٩هـ) شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
٢٤. الجامع الكبير: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل، دار الرسالة العالمية، ط٢، ١٤٣١هـ — ٢٠١٠م.
٢٥. الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)، راجعه وضبطه وعلّق عليه: محمد إبراهيم الحفناوي، خرّجَ أحاديثه الدكتور محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣١هـ — ٢٠١٠م.
٢٦. الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، طبع بمطابع مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ — ١٩٧٦م.
٢٧. حاشية الصبّان: الشيخ محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٥هـ)، على شرح الأشموني المتوفى (٩١٨هـ)على ألفية ابن مالك، حقّقه وصحّحه وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م.

٢٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

٢٩. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد أمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ) ، وضع حواشيه: محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م.

٣٠. ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٣١. ديوان زهير بن أبي سلمى: دار الكتب، ١٣٦٣هـ.

٣٢. ديوان عبد الله بن رواحة دراسة في سيرته وشعره، تحقيق: وليد قصاب، دار العلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م.

٣٣. ديوان عمرو بن معد يكرب، صنعة هاشم الطعّان، وزارة الثقافة والإعلام، مطبعة الجمهورية، بغداد، (د. ت).

٣٤. ديوان القطامي: تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦٠م.

٣٥. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.

٣٧. سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل واحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ — ٢٠٠٧م.

٣٨. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل الأمالي: أبو عبيد البكري عبد الله ابن عبد العزيز (٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٣٦م.

٣٩. سنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ): ضبطه وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت).

٤٠. شرح أبيات سيبويه: السيرافي يوسف بن أبي سعيد، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.

٤١. شرح أشعار الهذليين: صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٣م.

٤٢. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.

٤٣. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٤. شرح شذور الذهب: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) وبذيله محطات السرور إلى شرح وإعراب شواهد الشذور، تأليف: د. بركات يوسف هبّود، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٤٥. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور: أميل بديع يعقوب،

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٤٦. شرح الكافية الشافية: للإمام جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني الشافعي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٧م.
٤٧. شرح اللمع: ابن برهان العكبري عبد الواحد بن علي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، الطبعة الأولى،١٤٠٥- ١٩٨٤م.
٤٨. شرح المفصّل: ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
٤٩. شرح المكودي على ألفية ابن مالك: لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: الدكتورة فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
٥٠. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي محمد بن عيسى (ت٧٦٠هـ)، تحقيق: الشريف عبدالله الحسيني ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٥١. ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥٢. عون المعبود: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.
٥٣. فتح القدير الجامع بين فنّيّ الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، (د.ت).
٥٤. القاموس المحيط: لمجد الدين الفيروزآبادي، مطبعة دار المأمون، ط٤، ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م.
٥٥. كتاب الأفعال لابن القطّاع (ت ٥١٥هـ) قدَّمَ له ضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٥٦. الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
٥٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، شرحه وضبطه وراجعه يوسف الحمادي، مكتبة مصر، الفجالة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٥٨. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: تأليف محمد علي السّرّاج، عُني بمراجعته وتنسيقه: خير الدين شمس باشا، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٥٩. لسان العرب: للعلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، تحقيق: د. أحمد سالم الكيلاني، والدكتور حسن عادل النعيمي، مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
٦٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ) دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٦١. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي المعروف بابن سيده، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، القاهرة،

١٣٢١هـ.

٦٢. المساعد على تسهيل الفوائد: للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدّة ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م.

٦٣. المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٧م.

٦٤. معاني القرآن: لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ — ٢٠١٠م.

٦٥. معاني القرآن: يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور. (د. ت).

٦٦. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج البغدادي (ت٣١١هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه: أحمد فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ — ٢٠٠٧م.

٦٧. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، المملكة الأردنية الهاشمية عمّان، ط٣، ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م.

٦٨. المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد الحسن، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٦٩. معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.

٧٠. معجم قواعد اللغة العربية في النحو والتصريف وذيّل بالإملاء: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

٧١. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ١٩٨٩م.

٧٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.

٧٣. المفصل في علم العربية: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وبذيله كتاب المفضَّل في شرح أبيات المفصّل، لأبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، ط٢، (د. ت).

٧٤. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: محمود بن أحمد العيني، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٧٥. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ — ٢٠١٠م.

٧٦. النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

٧٧. النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م.

٧٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ — ٢٠٠٦م.